أثر أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة عينة من بنوك ولاية الوادي.

The impact of banking governance Tools on the financial performance of commercial banks, a study of a sample of banks in the state of El Oued.

محمود تليلي[1]	إبراهيم دوار
مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم المالية والمحاسبة	مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للمؤسسات الجزائرية
جامعة غرداية-الجزائر-	جامعة غرداية-الجزائر-
tlili.mahmoud@univghardaia.dz	douar.brahim@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 09 /2024/03 تاريخ القبول: 09 /2024/05 تاريخ النشر: 30 /2024/06

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج لقياس أثر تطبيق أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك في الجزائر، وذلك من خلال دراسة تأثير كل من الرقابة الداخلية، ولجنة المراجعة، والمراجعة الخارجية، على الأداء المالي للبنوك. إعتمادا على البيانات والقوائم المالية بإستخدام معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول، كمؤشرات قياس للأداء المالي للبنوك، واستخدام برنامج SPSS25 من أجل التحليل الإحصائي للبيانات المتحصل عنها بواسطة طرح إستبيان تم توزيعه على أفراد عينة الدراسة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مايلي: لأدوات الحوكمة المالية أثر فعال على الأداء المالي للبنوك.إلى أن مستوى تطبيق البنوك الجزائرية لمبادئ الحوكمة المالية متوسط. كما أن لأدوات الحوكمة المالية علاقة إرتباطية مع الأداء المالي للبنوك.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المالية، الأداء المالي، البنوك.

تصنيف *JEL*: O16;G34 ;G21

Abstract :

This study aimed to build a model for measuring the impact of the application of financial governance tools on the financial performance of banks in Algeria by examining the impact of internal control, audit committee and external audit on banks' financial performance. Based on financial statements and data using the rate of return on equity, the rate of return on assets, as measurement indicators of banks' financial performance, and the use of the SPSS25 program for statistical analysis of the data obtained through the submission of a questionnaire distributed to members of the sample study.

The study found the following: financial governance tools have an effective impact on banks' financial performance. Algerian banks' level of application of the principles of financial governance is average. Financial governance tools also have a correlation with banks' financial performance.

Keywords: Financial governance, financial performance, banks.

JEL classification codes : ;G21 G34;O16

[1]المؤلف المرسل: محمود تليلي، tlili.mahmoud@univghardaia.dz .

مقدمة:

يعتبر موضوع الحوكمة في قطاع البنوك موضوعا متجددا، يتبع تجدد وتواصل الأزمات المالية والمصرفية، التي تلاحق عمل البنوك والمؤسسات المالية في جميع انحاء العالم، ولهذا يحظى بإهتمام الباحثين، والهيئات الدولية للدور الذي تؤديه المؤسسات المالية، وبخاصة البنوك، فعليها يتطور أو ينهار الهيكل الإقتصادي لأي دولة كانت، وذلك من خلال مساهمتها في تعبئة المدخرات والوفرات المالية ، ومن ثم توجيها لتمويل المشروعات الصناعية ، والتجارية، والخدمية.

لذا أصبح إستقرار وصلابة القطاع البنكي لأي دولة معيارا لقوة إقتصادها، ولهذا بات وجود نظام فعال يوجه ويطور أداء البنوك من خلال وجود نظام لحوكمة البنوك ضرورة لتجنب الأزمات المالية التي تهدد كبرى إقتصاديات دول العالم كله. الأمر الذي أستوجب وضع آليات وأدوات تحد وتمنع تكرارالوقوع في أزمات مالية جديدة.وعليه تطرح إشكالية ما هو أثر أدوات الحوكمة المالية ممثلة في أبعادها الثلاث(أداة الرقابة الداخلية، أداة لجنة المراجعة والتدقيق، وأداة المراجعة الخارجية(على الأداء المالي للبنوك التجارية ببعديه (معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول).

ويمكن تفصيل إشكالية هذه الدراسة عن طريق طرح التساؤل التالي: **هل لأدوات الحوكمة المالية أثر على الأداء المالي للبنوك التجارية؟** و من خلال اشكالية الدراسة نفترض أن تبني الحوكمة المالية في المؤسسات البنكية يساعد في رفع الأداء المالي للبنوك التجارية و ينبع ذلك في أهمية ودور الحوكمة في تقويم وتحسين الأداء المالي للبنوك، إذ أن طبيعة عمل البنوك تحفها جملة من المخاطر المتجددة مع الوقت والظروف الاقتصادية والمالية ، مما يلزم الاستمرار في البحث والدراسة في موضوع الحوكمة. ويرجع سبب اختيار هذه التوليفة لأدوات الحوكمة لتنوع أدوات الحوكمة والتي تفرزها الأزمات المتوالية لقطاع البنوك محليا ودوليا.وتهدف هذه الدراسة إلى الوصول لتعريف شامل لمفهوم الحوكمة المالية وأهميتها وأهدافها ومدى استخدامها والعمل بها في البنوك الجزائرية و ذلك من خلال تحليل أثر أدوات الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التي شملتها عينة الدراسة. حيث تم اعتماد المنهج الوصفي في عرض المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة لكل منمبادئ وأدوات الحوكمة المالية والأداء المالي، أما المنهج التحليلي فتم استخدامه في الدراسة التجريبية على عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر.

I- الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم الحوكمة المالية:

تعرف الحوكمة بأنها الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم ويضبط طريقة وأسلوب إدارة البنوك، ولطبيعة عمل البنوك، والتي لا تنفك عن جملة من المخاطر المحيطة بها، ونتيجة للأزمات المالية العالمية المتعددة التي أثرت على كبرى اقتصادات العالم، والتي كان لانهيار أكبر البنوك الأمريكية خلال الأزمة المالية 2008 دورا هاما في إحداث هذه الأزمات الاقتصادية، فأصبح من الضروري على الهيئات العالمية والمنظمات والحكومات أن تولي اهتماما كبيرا لمسألة الحوكمة. ويجب أن يبدأ هذا الاهتمام بوضع تعاريف دقيقة للحوكمة وتوضيح الحاجة الملحة إلى تطبيقها، بالإضافة إلى تطوير مبادئ وآليات لتقويم الأداء المالي للبنوك. فالحوكمة المالية هي مجموعة العلاقات التي تربط بين كل من إدارة المؤسسة ومجلسها الإداري ومساهميها والأطراف الأخرى ذات المصلحة (ليندة, 2016, ص07). و يمكنا كذلك تعريفها على أنها الطرق التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة، والإدارة العليا والتي من خلالها يتم تحديد الأهداف وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة (بقادر وشماخي, 2023, ص517)، أو هي مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه إستراتيجي، لضمان تحقيق الأهداف وإدارة المخاطر بشكل ملائم والتحقق من أن موارد المؤسسة تستغل على نحو مسئول(هبال, 2017, ص08). من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج مفهومين أساسيين للحوكمة المالية، أولا أنها أداة مراقبة من قبل مجلس الإدارة حيث يرى المساهمين أنها الأداة الكفيلة للاطمئنان على أموالهم المستثمرة في البنك وثقتهم في مجلس إدارة البنك على خدمة مصالحهم. و على أنها كذلك درجة نمو وتوسع نشاط البنوك وخروجه على حدود البلد الواحد، ومع تزايد عدد المساهمين والمقرضين، يتزايد مستوى تعقيد أعمالها الأمر الذي يجعل من مراقبة أصحاب رؤوس الأموال لأداء عمل الإدارة التنفيذية إلزاميا، ويصبح للحوكمة دورا مركزيا ومحوريا في عملية توفير الوقاية من الفساد الإداري لمجلس الإدارة، لذا تعتمد عدة آليات كالمساءلة والشفافية، والعدالة، والمسؤولية الاجتماعية وغيرها من أدوات الحوكمة المالية(حاكم، 2012، ص06).

من خلال تحديد الإطار النظري لمفهوم الحوكمة المالية يمكننا أن نستنبط أن الحوكمة المالية تمثل أحد أهم العوامل التي تؤثر على استدامة وثقة النظام المالي والاقتصادي بشكل عام. و تهدف الحوكمة المالية إلى ضمان حماية مصالح المستثمرين والمودعين في البنوك، من خلال توفير بيئة مالية مستدامة وآمنة، يمكن للأفراد والمؤسسات الوثوق بأن أموالهم في البنوك ستكون آمنة ومحمية.

فالحوكمة المالية تشجع على زيادة مستوى الشفافية في أعمال البنوك، وهذا يساعد على منع الفساد والتلاعب ويزيد من مستوى الثقة بين البنوك والمودعين من جهة وبين البنوك والمساهمين، مما يؤدي إلى ضمان استدامة البنوك على المدى الطويل من خلال تعزيز إدارة المخاطر والامتثال للقوانين واللوائح المالية،ويساعد هذ اعلى تفادي الأزمات المالية وتأمين البنوك من الانهيار المالي. إن الحوكمة المالية تسعى إلى تحقيق توازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة في القطاع المصرفي، وتعزيز استدامته وثقة السوق المالية به، مما يساهم في الاستقرار الاقتصادي العام والنمو المستدام و امتثال البنوك للقوانين واللوائح المالية المحلية والدولية. وذلك يسهم في منع الانتهاكات والمخالفات ويحافظ على سمعة البنوك في السوق العالمية، مما يساعد في بناء الثقة في السوق المالية، عندما يثق المستثمرون والمودعون في نزاهة واستدامة البنوك، يمكن أن يزيد ذلك من نشاط السوق المالي ويعزز الاستقرار المالي(مبارك و ياسر تاج السر, 2020, ص382).

للحوكمة عدة مبادئ صادرة عن عدة هيئات عالمية تبنت وضع تعاريف ومفاهيم ومبادئ للحوكمة نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مبادئ الحوكمة

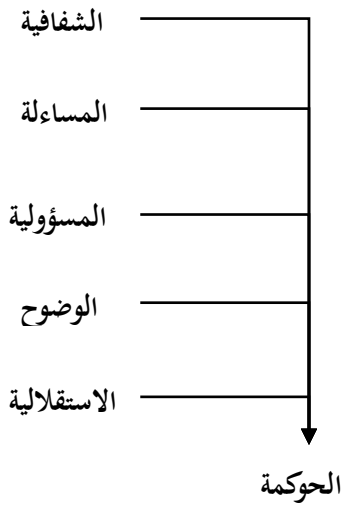

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مجموعة من المراجع

من خلال الشكل رقم (01)، تتضمن الحوكمة أربعة مبادئ، منها الشفافية التي تضمن الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة البنك والإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة كلها المتعلقة بالبنك كالمركز المالي وحقوق الملكية وتؤمن هذه القاعدة توصيل معلومات محاسبية وإفصاحا ماليا وغير مالي، وأن تكون المعلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة بما يتيح لها لإعداد تحليل مفيد حول عمليات البنك (قديد و قمان, 2021, ص 106).

المبدأ الثاني و هو المساءلة وهي قاعدة تقضي بمحاسبة الذين يتخذون القرارات في البنك أو الذين ينفذون الأعمال وأعمالهم تجاه البنك والمساهمين، وإيجاد آلية لتحقيقها. المبدأ الثالث المسؤولية و يقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية ومحاسبة مجلس الإدارة ومتخذي القرارات عن مسؤوليتهم تجاه البنك والمساهمين فضلا عن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، يعمل البنك في إطار أنظمة وقوانين ولوائح تنظيمية تتم مراجعتها بشكل دوري. المبدأ الرابع الوضوح وتعني وضوح القوائم المالية والإبلاغ المالي ،ونظر لأن إعداد التقارير المالية من مسؤولية إدارة البنك فعليه يجب على مجلس الإدارة إتخاذ الخطوات التي تضمن وضوح وعدالة هذه القوائم والإيضاحات المتعلقة بها. و أخير المبدأ الخامس الإستقلالية وهي الآلية التي تقلل او تلغي تضارب المصالح مثل هيئة رئيس قوي أو مساهم كبير على مجلس الإدارة ،وهذه الآلية تبدا من كيفية تشكيل المجالس واختيار أعضائها،وتعيين اللجان،إلى تعيين مدقق خارجي مستقل كفء ومؤهل يقوم بممارسة عمله بما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة ،ويقدم تأكيدات خارجية بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء البنك..

2. مفهوم الأداء المالي للبنوك:

يشير الأداء المالي للبنك إلى كيفية أداءه في تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية، ويستخدم مفهوم الأداء المالي لقياس صحة وفعالية البنك في إدارة موارده وتحقيق عوائد مالية في مستوى تطلعات أصحاب الأموال المستثمرة، وتلبية إلتزاماته المالية. من الناحية الاقتصادية يربط الأخصائيون الأداء بمدى بلوغ البنك لأهدافه، وهو انعكاس لمستويات الكفاءة والفعالية التي يبلغها البنك (قصاص, 2023, ص138)، وللأداء جملة من المحددات أهمها الأرباح التي تشمل هذه العائدات الصافية من الفوائد على القروض والاستثمارات والعمولات والرسوم والأنشطة التجارية الأخرى. يجب أن تكون هذه الأرباح كافية لتغطية تكاليف البنك وتحقيق ربح صافي يلبي توقعات المساهمين والمستثمرين. إلى جانب الأرباح نجد محدد أخر وهو الربحية وهي قدرة البنك في تحقيق أرباح مناسبة مقارنة بحجم رأس المال والأصول المالية المتاحة، ويمكن قياس الربحية بواسطة مؤشرات مثل نسبة العائد على الأصول (ROA) ونسبة العائد على حقوق الملكية (ROE). محدد أخر وهو السيولة الذي يمثل قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية في الوقت المناسب. يجب أن تكون لدى البنك موارد كافية لدفع الودائع والالتزامات الأخرى عند الطلب عليها. المحدد التالي هو الهيكل المالي، يشير إلى تركيبة الموارد المالية التي يمتلكها البنك لتغطية المخاطر والتكاليف. يجب أن يكون لدى البنك رأس مال كافي للحفاظ على استقراره المالي وتلبية متطلبات الرقابة. وأخير الجودة الائتمانية وهي تقييم جودة محفظة القروض

والائتمان هو أمر مهم لأداء البنك المالي. عندما تكون نسبة القروض المتعثرة منخفضة وجودة محفظة الائتمان جيدة، يكون لدى البنك فرصة أفضل لتحقيق أداء مالي جيد.

3- بناء نموذج الدراسة:

سنعتمد من خلال دراستنا على نموذج محدد أين سيتم دراسة مجموعة من المؤشرات ذات الدلالة بمتغيرات الدراسة وهي أدوات الحوكمة المالية التي تعمل على هيكلة العمليات المالية و تنظيم عملية القرار المالي من خلال توزيع المسؤولية المالية داخل المؤسسة المالية (البنك) لضبط الرقابة المالية و دورها في تعزيز الأداء المالي للمؤسسة المالية.

الشكل رقم02: نموذج الدراسة التجريبية

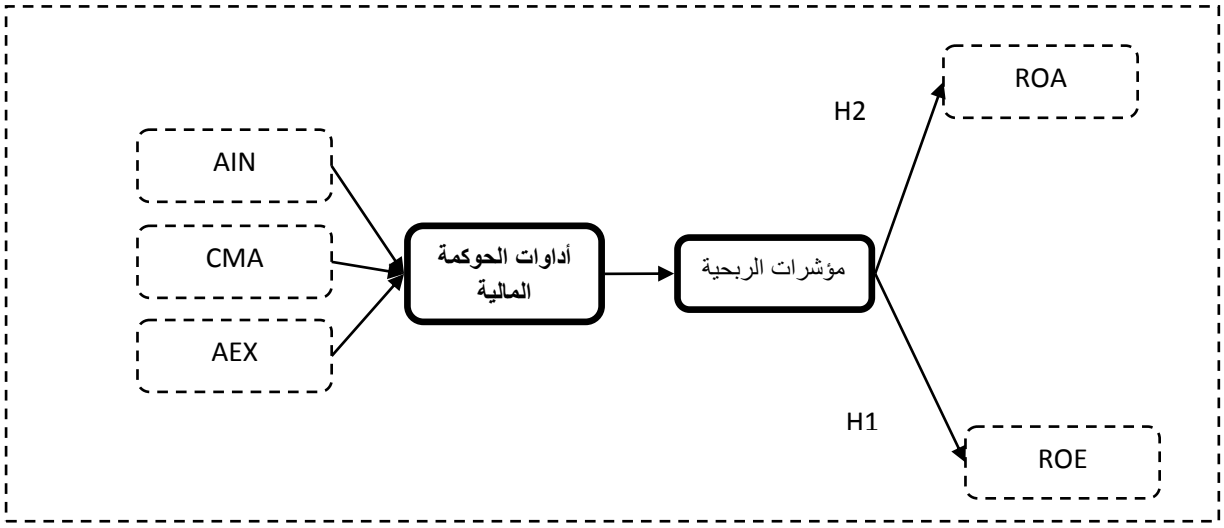

المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم 2 يوضح نموذج الدراسة الذي يعتمد على مؤشر واحد للحوكمة المالية من خلال اعتمادنا على مؤشر الرقابة و دوره في تعزيز الأداء المالي المتمثل في مؤشر الربحية. سيسمح لنا هذا النموذج بدراسة العلاقة بين مؤشرات (أداوت) الحوكمة المالية المتمثلة في الرقابة بأبعادها و أثرها على مؤشرات الربحية المتمثلة في العائد على حقوق الملكية و العائد على إجمالي الأصول.

1.3 المتغيرات المستقلة للدراسة:

1.1.3 الرقابة الداخلية (AIN):

الرقابة الداخلية هي وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقيم الأنشطة بهدف مساعدة الأفراد على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتقييمات والتصحيحات في الوقت المناسب(كرار, 2022, ص38). وتعتبر الرقابة الداخلية أحد اهم العناصر الرئيسية في تعزيز الحوكمة المالية في قطاع البنوك. ولكي تكون كذلك يجب أن تشمل جملة من المقومات لعل أهما مراقبة العمليات والأنشطة المالية بحيث تعمل الرقابة الداخلية على متابعة ومراقبة جميع العمليات

والأنشطة المالية داخل البنك، مما يتيح للبنك التحقق من أن العمليات تتم وفقا للقوانين واللوائح المالية والمعايير المحددة مسبقا. كذلك تساعد الرقابة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر المالية التي يمكن أن تواجه البنك، من خلال تحليل هذه المخاطر، ويمكن للبنك اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحكم في هذه المخاطر وتقليل تأثيرها. الرقابة الداخلية تساعد في تحسين الكفاءة والفعالية في العمليات المصرفية، من خلال تحديد الجوانب التي يجب تحسينها ورفع مردوديتها، وتنفيذ إجراءات لتحسين الأداء، مما يمكن للبنك من تحقيق أرباح أفضل وتقليل التكاليف و ذلك من خلال اكتشاف ومكافحة الاحتيال والتلاعب، من خلال تحليل البيانات والمعلومات المالية، بحيث يمكن للبنك رصد أي نشاط غير قانوني أو خارج الأطر المعمول بها واتخاذ الإجراءات الضرورية. و تضمن الرقابة الداخلية أن البنك يلتزم بجميع القوانين واللوائح المالية المعمول بها، وهذا يساعد في منع المخالفات والعقوبات المحتملة ويحافظ على سمعة البنك إلى جانب تقديم تقارير دورية للإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين حول أداء البنك والمخاطر المالية والمشكلات المحتملة، هذه التقارير من شأنهاالمساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية الصحيحة. و أخير يمكن القول أن الرقابة الداخلية تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الحوكمة المالية للبنوك من خلال مراقبة وتقييم العمليات المالية وضمان الامتثال للقوانين واللوائح، مما يساهم في استقرار القطاع المصرفي وزيادة الثقة فيه (صايم وحنيش, 2023, ص232).

2.1.3 لجنة المراجعة (CMA):

آلية لجنة المراجعة أو التدقيق هي أداة أساسية في تعزيز الحوكمة المالية في البنوك. تعمل ألية المراجعة كمراقب مستقل ومحايد لأنشطة البنك المالية والتشغيلية، ولها دور هام في تقديم تقييمات موضوعية ومستقلة لضمان النزاهة والامتثال للقوانين واللوائح المالية.وتتمثل أهمية دور لجان المراجعة بالبنوك من خلال المنافع المحققة والتي يمكن أن تقدمها لجميع أطراف المصلحة بالبنك وذلك من خلال التحقق من الامتثال للقوانين واللوائح بحيث يتعين على آلية المراجعة التحقق من أن البنك يلتزم بجميع القوانين واللوائح المالية المعمول بها. يتضمن ذلك أيضًا التحقق من الامتثال للمعايير المحلية والدولية المعترف بها. و تعمل لجنة المراجعة على تقديم تقييم مستقل لأداء البنك المالي والأعباء المالية. هذا يشمل تقدير الأصول والخصوم والأرباح والخسائر والسيولة والمخاطر المالية. فتقوم اللجنة بالمراجعة الشاملة للعمليات الداخلية في البنك بما في ذلك إجراءات الإقراض والإيداع وإدارة المخاطر والامتثال والتحكم الداخلي. و يقوم المراجع بتقديم تقييمات حول فعالية إجراءات مكافحة الاحتيال والتلاعب داخل البنك ويساعد في تحديد أي نشاط غير قانوني أو غير ملتزم بالأخلاقيات المهنية. يجب على المراجع كذلك تقديم تقارير منتظمة للإدارة العليا في البنك ولمجلس الإدارة وللجهات الرقابية الخارجية (مثل هيئات الرقابة المالية) للإبلاغ عن النتائج والتوصيات، فعندما

يتم إجراء مراجعات مستقلة لأنشطة البنك وتقديم تقييمات موضوعية، يزيد ذلك من الثقة في البنك من قبل الجمهور، المستثمرين والمساهمين(بختة, 2021, صفحات 40،41،42،43) وبناءً على النتائج والاستنتاجات التي يتوصل إليها المراجع، يتوجب عليه تقديم توصيات لتحسين العمليات والإجراءات المالية في البنك (Abd & Ibrahem, 2019, p. 250).

3.1.3 المراجعة الخارجية (AEX):

تتم عملية المراجعة من طرف خارج البنك بحيث يكون مستقلا تماما عن إدارة البنك، حيث تسند له مهمة ومسؤولية الفحص الإنتقادي المحايد لجميع الدفاتر والسجلات، تعتبر المراجعة الخارجية أحد أهم أدوات الحوكمة المالية بالبنوك، ولها مدلول رقابي، فهي عملية إبداء رأي فني محايد على صحة وإنتظام التقارير المالية التي تم إعدادها من قبل الإدارة وفقا للمعايير المحاسبية، وعما إذا كانت تلك التقارير تعبر بصدق وعدالة عن الوضعية المالية(بن عيسى, 2019, ص46). تلعب المراجعة الخارجية دورا حاسما في تقييم وضمان تنفيذ السياسات والإجراءات المالية بشكل صحيح وفعال،ومن أهم الركائز الرئيسية للمراجعة الخارجية كأداة للحوكمة المالية في البنوك نذكر منها(عجيلة و مويسي, 2018, صفحات 219،220) استقلال المراجع بحيث يجب أن يكون المراجع خارجيا للبنك وغير تابع له بأي شكل مباشر، هذا الاستقلال يساعد في ضمان أن عملية المراجعة تجري بموضوعية ودون تدخل من أي جهة ذات مصلحة و يلزم المراجع بالكفاءة والخبرة اللازمة في مجال المراجعة المالية وفهمه لطبيعة عمل البنوك والمعايير المحاسبية ذات الصلة. على أن تشمل عملية المراجعة جميع الجوانب المالية والمحاسبية المهمة في البنك، بما في ذلك تقييم الأصول والالتزامات والمخاطر المالية. ينبغي على المراجع تقديم تقارير موضوعية وشفافة حول نتائج المراجعة والملاحظات والاقتراحات، هذه التقارير تساعد إدارة البنك ومساهميه على فهم الوضع المالي بشكل أفضل و التحقق من أن البنك يلتزم بالمعايير المحاسبية واللوائح المالية المعمول بها والتي تنطبق عليه. ويجب أن يلتزم المراجع بأعلى معايير أخلاقيات المهنية في أداء مهمته في تعزيز الشفافية في العمليات المالية والإفصاح الكامل عن المعلومات المالية للمساهمين والجهات المعنية الأخرى.

2.3 المتغيرات التابعة للدراسة:

تعتبر مؤشرات الأداء المالي بارومتر لتحسين وتعزيز الحوكمة المالية دخل المؤسسة البنكية بحيث تمثل مرآة تعكس الوضعية المالية للبنك لذا كان من الضروري تقييم الأداء المالي للبنك عبر مجموعة من المؤشرات المالية تعمل على تقييم كفاءة إدارة الموارد المالية لدى البنك . وهناك العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس الأداء المالي للبنوك يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى عدة فئات رئيسية تشمل(الشكري و الجهاني, 2021, ص 238):

الجدول رقم 01: أهم مؤشرات قياس الأداء المالي

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	الصيغة الرياضية
مؤشرات الربحية	**معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** يشير معدل العائد على حقوق الملكية إلى مقدرة البنك على تحقيق ربحية وذلك من خلال الاستعمال الأمثل لأموال المساهمين وما يولده من أرباح محققة، فمعدل العائد على حقوق الملكية وعادة ما يقوم البنك مقارنة هذا العائد خلال سنوات النشاط فكلما ارتفع دل ذلك على كفاءة البنك في استخدام أموال المساهمين. تحسب وفق الصيغة التالية:	$ROE = \frac{RN}{TE}$ بحيث: RN: النتيجة الصافية TE: حقوق الملكية
	معدل العائد على إجمالي الأصول(ROA) : يشير معدل العائد على إجمالي الأصول إلى كفاءة البنك من الناحية التشغيلية للسياسة الاستثمارية كم خلال استخدام الأصول و مدى ربحية البنك بالنسبة لمجموع موجوداته. فكلما أرتفع هذا المؤشر زادت أرباح البنك، تحسب وفق الصيغة التالية:	$ROA = \frac{RN}{AT}$ بحيث: RN: النتيجة الصافية AT: إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مجموعة من المصادر

II- الدراسة التجريبية

1. فرضيات نموذج الدراسة:

في هذا الجزء سيتم إسقاط المعارف النظرية على الواقع من خلال عينة الدراسة، وأدوات جمع البيانات، وكذلك تقديم الأساليب الإحصائية المستخدمة في عملية معالجة البيانات بهدف الوصول إلى تأكيد أو نفي فرضيات النموذج الذي يعتمد على فرضيتين أساسيتين:

- H1 : علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات الحوكمة المالية و معدل العائد على حقوق الملكية ROE
- H2 : : علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات الحوكمة المالية و معدل العائد على الأصول ROA

2.مجتمع وعينة نموذج الدراسة:

تتعلق الدراسة بالأداء المالي للبنوك وتأثير أدوات الحوكمة المالية عليه، ومن أجل الوصول لنتائج دقيقة ومفيدة كان لابد أن تجرى الدراسة في قطاع البنوك التجارية العاملة بالجزائر. وبعد تحديد مجتمع الدراسة تم الاختيار والموافقة على 05 بنوك تجارية تقع عليها اختبارات الدراسة والتي استجابت للاستبيان الموجه لموظفيها، ولإتاحة معلوماتها وبياناتها المالية قصد الدراسة، حيث شملت

الدراسة عينة من 40 موظف في قطاع البنوك العاملة على مستوى مدينة الوادي والتي عددها 05 بنوك.

3. أداة وأسلوب جمع بيانات الدراسة:

يتطلب في هذه الدراسة جمع البيانات المالية عن عينة الدراسة، ولكي نصل لهذا الغرض اعتمدنا على أسلوب المسح المستندي، كأسلوب ضروري وناجح لجمع البيانات والمعلومات، إضافة إلى مقابلات شخصية مع معدي القوائم المالية للبنوك للفهم الجيد لمحتوياتها، وذلك من خلال التقارير السنوية التي تنشرها البنوك و تقارير محافظي الحسابات وتقارير لجان المراجعة والتي أتيحت لنا كذلك تم صياغة استبيان مكون من جزئين يضم الجزء الأول جملة من الأسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية لأفرد العينة المستجوبة، أما الجزء الثاني يتمثل في 03 محاور تغطي محتوى أدوات الحوكمة المالية والتي تم تحديد وتثبيت 03 آليات لتكون أدوات دراسة الحوكمة المالية في البنوك والتي يتضمن 18 عبارة. وقبل طرح وتوزيع الاستبيان للإجابة تم عرضه على مجموعة من الأساتذة لتحكيمه وإثرائه وقد نتج عن ذلك تعديل بعض العبارات وحذف عبارات كانت إجاباتها غير متسقة عن بقية عبارات الاستبيان.

4. المعالجة التحليلية للإستبيان:

لغرض التحليل الإحصائي تم إستخدام جملة من الأدوات الإحصائية بهدف إختبار الفرضيات، وذلك من خلال وصف وتشخيص المتغيرات ورتبها. تم تحديد معامل صدق وثبات عينة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ. وأخيرا تم حساب دالة الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. من أجل استخراج معامل الثبات تم استخدام طريقة " ثبات التناسق في الأداة " ويعني بها ثبات وارتباط الفقرة بباقي فقرات الاستبيان حيث تم تطبيق معاملألفا كرونباخ على جميع مجالات الدراسة وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نتائج إختبار صدق وثبات بيانات العينة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
الرقابة الداخلية	06	0.88	0.94
آلية لجنة المراجعة	06	0.91	0.95
المراجعة الخارجية	06	0.93	0.96
مجموع المحاور	18	0.93	0.96

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم ألفا كرونباخ لكل المحاور قد فاقت القيمة المعيارية (0.60) المعتمدة في عديد المراجع الإحصائية، وقد بلغ معامل الثبات لإجمالي محاور الاستبيان مجتمعة قيمة (0.93) وقيمة معامل الصدق (0.96)، وهذا يدل على ارتفاع درجة الثبات الداخلي. وبالتالي فإن البيانات والمقاييس المعتمد عليها في هذه الدراسة تتمتع بالثبات والصدق.

الجدول (03): البيانات الوصفية لتوزيع أفراد العينة:

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة%
المؤهل العلمي	ليسانس	11	27.5
	ماستر	24	60.0
	ماجستير	3	7.5
	دكتوراه	1	2.5
	غيرذلك	1	2.5
	مجموع	40	100
الوظيفة	عضو مجلس ادارة	3	7.5
	عضو ادارة تنفيذية	8	20.0
	محاسب	29	72.5
	مجموع	40	100
الخبرة المهنية	اقل من 5 سنوات	7	17.5
	5-10	11	27.5
	11-15	10	25.0
	من 16 سنة فأكثر	12	30.0
	مجموع	40	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25

اعتمدنا من خلال الدراسة معدلان لقياس الأداء المالي للبنوك و هما معدل العائد على حقوق الملكية الذي يسمح لنا بقياس قدرة البنك على تحقيق ربح اعتمادا على مجموع حقوق الملكية و معدل العائد على إجمالي الأصول و التي تعتمد عليها البنوك الخمسة (05) محل الدراسة (البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك البركة، القرض الشعبي الوطني و بنك الخليج) خلال خمسة سنوات (2018-2022).

الجدول (04): معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول

البنك	2018	2019	2020	2021	2022
BNA_ROE	6.41	3.35	4.00	7.83	11.17
BEA_ROE	18.54	13.80	14.01	16.04	9.04
BBA_ROE	18.83	20.62	13.48	13.18	12.07
CPA_ROE	15.77	7.73	6.35	8.95	10.37
AGB_ROE	15.80	19.35	15.33	12.46	11.48
BNA_ROA	1.16	0.55	0.67	1.04	1.05
BEA_ROA	2.32	1,92	2.18	1.72	0.93
BBA_ROA	1.90	2.42	1.57	1.48	1.45
CPA_ROA	1.81	0.87	0.77	0.98	1.11
AGB_ROA	1.80	2.34	1.71	1.58	1.46

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير والقوائم المالية للبنوك محل الدراسة

بعد عرض أراء عينة الدراسة حول محاور الاستبيان وبغية الوصول إلى نتائج الدراسة توجب إخضاع فرضيات الدراسة للاختبار، بحيث تنص الفرضية الأولى H1 على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات الحوكمة المالية و معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

الجدول (05): نتائج إختبار معنوية الفرضية الأولى

	معامل الإرتباط(R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المصحح(adj) (R^2)	إختبار(F)	المعنوية(P)
Y1=ROE	0.756	0.585	0.508	7.53	0.02

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25

من خلال مخرجات الجدول أعلاه يمكن لنا استنتاج علاقة الارتباط بين معدل العائد على حقوق الملكية ومؤشرات الحوكمة المالية الذي يمثل علاقة ارتباط قوية موجبة مقدارها 0.76، كم يتبين من خلال الجدول أن النموذج مقبول عند مستوى معنوية 5%، وكذلك يبين معامل التحديد المصحح أن النموذج يفسر 50% من التباين الحاصل في متغير العائد على حقوق الملكية، وبالتالي فان النموذج يخدم فرضية الدراسة الأولى.

الجدول (06): تحليل نتائج الإنحراف المتعدد بين أدوات الحوكمة المالية و معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

المتغيرات	قيمة β اللامعيارية	مستوى دلالة قيمة t	الدلالة الإحصائيةSig
الثابت	-48.134	-3.642	0.002
الرقابة الداخلية AIN	-15.696	-1.432	0.171
آلية لجنة المراجعةCMA	64.110	3.045	0.005
المراجعة الخارجيةAEX	-33.303	-3.586	0.002

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25

من خلال الجدول رقم (06) يلاحظ أن آلية لجنة المراجعة كأداة للحوكمة المالية ،الأكثر تأثيرا وبالإيجاب على معدل العائد على حقوق الملكية وهذا من خلال ما تبينه درجة معنوية المتغير 0.005،

أي وجود علاقة طردية بين آلية لجنة المراجعة ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين تأكد لنا عن وجود أثر عكسي بين المراجعة الخارجية كأداة للحوكمة المالية و معدل العائد على حقوق الملكية و هذا ما تظهره درجة معنوية المتغير التي تظهر قيمتها 0.002 وهي اقل من 0.05، وعليه وجود علاقة عكسية بين المراجعة الخارجية ومعدل العائد على حقوق الملكية، أما نتائج أداة الرقابة الداخلية فلا يوجد لها تاثير على معدل العائد على حقوق الملكية نظرا لمعنويتها الإحصائية التي فاقت المعنوية المعيارية 0.05 وبالتالي فهي غير مقبولة ضمن النموذج.

وعليه يمكن كتابة نموذج الإنحدار المتعدد للفرضية الأولى كالتالي:

$$Y1=-48.13-15.69AIN+64.11CMA-33.30AEX$$

واستنادا إلى ما سبق من النتائج يمكن قبول الفرضية الأولى والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أدوات الحوكمة المالية ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE.

تنص الفرضية الثانية وH2 على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات الحوكمة المالية و معدل العائد على الأصول ROA.

الجدول (07) نتائج إختبار معنوية الفرضية الثانية

	معامل الارتباط(R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المصحح(adj) (R^2)	اختبار(F)	المعنوية(P)
Y2=ROA	0.760	0.578	0.498	7.29	0.003

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25

يظهر الجدول (07) ملخص نتائج اختبار معنوية النموذج الإحصائي، والذي يظهر ارتباطا قوي بين متغيرات الفرضية بنسبة 76%، كذلك اظهر اختبار تحليل التباين النموذج مقبول عند مستوى معنوية 5%، وكذلك يبين معامل التحديد المصحح أن النموذج يفسر49% من التباين الحاصل في متغير العائد على الاصول، وبالتالي فان النموذج صالح لتحليل فرضية الدراسة الثانية.

الجدول (08): تحليل نتائج الإنحراف المتعدد بين أدوات الحوكمة المالية ومعدل العائد على الأصولROA

المتغيرات	قيمة β اللامعيارية	مستوى دلالة قيمة t	الدلالة الإحصائيةSig
الثابت	-5.822	-3.599	0.002
الرقابة الداخلية AIN	-2.488	-1.811	0.089
آلية لجنة المراجعةCMA	8.613	3.344	0.004
المراجعة الخارجيةAEX	-4.346	-3.824	0.001

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25

ومن خلال هذا النموذج يلاحظ أن آلية لجنة المراجعة كأداة للحوكمة المالية ، الأكثر تأثيرا وبالإيجاب على معدل العائد على الأصول وهذا من خلال ما توضحه درجة معنوية المتغير 0.004،أي أن هناك علاقة طردية بين آلية لجنة المراجعة ومعدل العائد على الأصول، بينما تظهر النتائج وجود

أثر سلبي بين المراجعة الخارجية كأداة للحوكمة المالية ومعدل العائد على الأصول وهذا ما تأكده درجة معنوية المتغير التي تظهر قيمتها 0.001 وهي اقل من 0.05، وبالتالي وجود علاقة عكسية بين المراجعة الخارجية ومعدل العائد على الأصول، أما متغير أداة الرقابة الداخلية فقد تبين انه لا يوجد له تأثير على معدل العائد على الأصول بالنظر لمعنوياتها الإحصائية التي تجاوزت المعنوية المعيارية 0.05 وبالتالي فهي غير مقبولة ضمن النموذج. وأسفرت نتائج تحليل انحدار المتعدد للفرضية الثانية عن النموذج التالي:

Y2=-5.82-2.48AIN+8.61CMA-4.34AEX

ومن خلال ما سبق يمكن القول بقبول الفرضية الثانية والتي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات الحوكمة المالية و معدل العائد على الأصول ROA .

III-تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة الوقوف على مدى امتثال البنوك التجارية العاملة بالجزائر لتطبيق أدوات الحوكمة المالية وذلك من خلال أثرها على الأداء المالي للبنوك، إعتمادا على دراسة تطبيقية تجريبية على عينة من البنوك، حيت أظهرت نتائج دراستنا أن تطبيق الرقابة الداخلية كأداة للحوكمة المالية في البنوك لا يزال ضعيف في الجزائر،رغم كل توصيات بنك الجزائر من لوائح تنظيمية والتي تستند للمرجعية الدولية للحوكمة في البنوك، كذلك افتقار المنظومة البنكية الجزائرية إلى منهج وأسلوب موحد تعتمد عليه البنوك في تطبيقها للحوكمة. وعطفا على ذلك فإن دراسة(Nizam Affiliate, 2022)التي تهدف الى تحليل أثر مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المصرفي في باكستان. حيث إعتمد الباحث العائد على الأصول كمحدد لأداء الشركة فقط، وكانت المتغيرات المستقلة هي أدوات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة وحجم الشركة والمديرين المستقلين وازدواجية الرؤساء التنفيذيين والرافعة المالية). وتوصل إلى أن حجم مجلس الإدارة له تأثير كبير على العائد على الأصول وأن الحجم الأمثل لمجلس الإدارة في المنظمة يزيد من العائد على الأصول. وتوصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة لها تأثير كبير على العائد على الأصول مما يشير إلى أن استقلالية المديرين تشارك في خلق قيمة أكبر للمساهمين. وأن ازدواجية الرئيس التنفيذي لها تأثير ضئيل على العائد على الأصول. وأن الرافعة المالية لها تأثير كبير على العائد على الأصول. أما هذه الدراسة فقد إعتمدنا بالإضافة لمعدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية كمحدد مهم للأداء المالي. بحيث أظهرت نتائج الدراسة عن دور إيجابي ومهم للجنة المراجعة داخل البنوك التجارية مما انعكس بالإيجاب على الأداء المالي للبنوك باعتبارها أهم أداة حسب نتائج دراستنا، ويرجع هذا الدور للامتثال بإتباع توصيات ولوائح بنك الجزائر والتي تستند لتوصيات لجان بازل للإشراف المصرفي. أما نتائج

دراسة أداة المراجعة الخارجية كأداة للحوكمة المالية فقد حظيت بأهمية أقل، يرى الباحثين أن جهات الرقابة الخارجية بقطاع البنوك في الجزائر تنقصها خبرة في مجال التدقيق البنكي، ينعكس ذلك جودة التقارير التي يرفعونها لمجالس إدارة البنوك. وهو ما لم يتوافق مع نتائج دراسة(هبال عادل, 2017) التي تهدف إلى قياس أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على زيادة فعالية الأداء المصرفي مستخدما مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمتغيرات مستقلة تؤثر في الأداء المصرفي، حيث توصل الباحث إلى أن مبدأ المساءلة ومبدأ الإفصاح والشفافية هما الأكثر تأثيرا في زيادة كفاءة الأداء المصرفي.

IV- المراجع

1. Abd, N. S., & Ibrahem, A. T. (2019). Impact of audit committee characteristics on voluntary disclosure practices Applied study in a number of local banks listed in Iraq Stock Exchange. Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 15(45 Part 1).
2. Nizam Affiliate, K. (2022). Corporate Governance And Firm Performance: Empirical Evidence From Pakistan Banking Sector. International Journal Of Economics Social And Technology , 1(4), 178–191.

3. الشكري, د. ع. س., &الجهاني, أ. ا. س. (2021). أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية تحليلية. مجلة البحوث المالية والاقتصادية, 6 .
4. بختة, م. (2021). لجان المراجعة وتأثيرها على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية : دراسة حالة الجزائر .
5. بسويح, م., & بوخاري, خ. (2022). إرساء آليات الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية دراسة حالة بنك السلام الجزائري خلال الفترة (2016_ 2020). مجلة الحوكمة، المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة, 4(1), 37–57 .
6. بقادر, ا., & شماخي, ب. (2023). آليات الحوكمة ومساهمتها في تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية - دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012 – 2021) –. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة, 6(2), 515–531 .
7. بن عيسى, ر. (2019). دراسة تحليلية لأثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية) .
8. حاكم, م. حمد،ع،ر. (2012). حوكمة البنوك واثرها في الأداء والمخاطرة. دار اليازوري
9. صايم, ع. ا., & حنيش, ف. (2023). دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات دراسة ميدانية للمؤسسات البنكية الجزائرية العاملة على مستوى ولاية الاغواط. مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية, 6(3) , 227–252 .
10. عجيلة, م., & مويسي, م. (2018). ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر. مجلة إقتصاد المال والأعمال , المجلد 03(العدد01) .
11. قصاص, شريفة. (2023). تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية من خلال مؤشرات مالية ونقدية من 2002 الى 2020. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, 16(1), 136–147 .
12. كرار, م. ح. م. (2022). دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية, 8(1), 35–51 .
13. ليندة, و. (2016). دور الحوكمة المالية في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة NCA رويبة .
14. مبارك, ا., & ياسر تاج السر, م. س. (2020). دور الحوكمة المصرفية فى ادارة المخاطر المصرفية- دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض .
15. هبال, ع. (2017). أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على الأداء المصرفي: دراسة عينة بعض البنوك التجارية الجزائرية [أطروحة دكتوراه].